

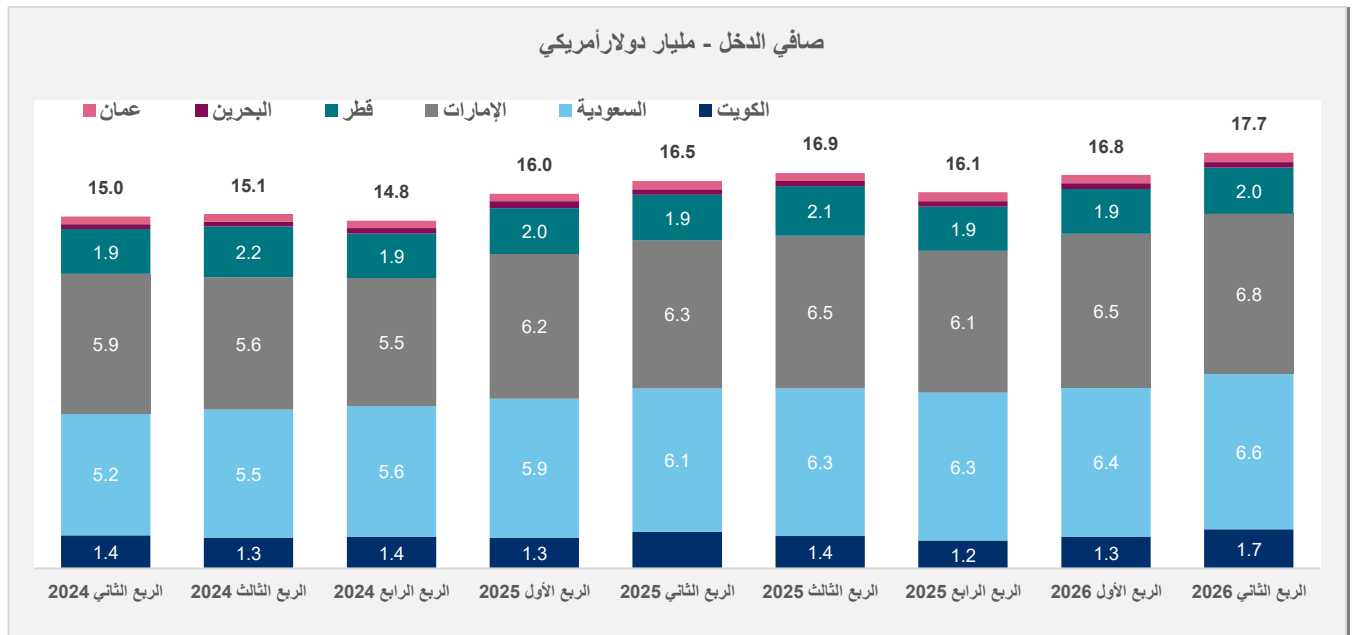
سبتمبر 2026

أداء قطاع البنوك في الأسواق المالية الخليجية – الربع الثاني من العام 2026

البنوك الخليجية تسجل أرباحاً قياسية مع استعادة الإقراض زخمه...

واصل قطاع البنوك الخليجية العمل ضمن بيئة تشغيلية معقدة خلال الربع الثاني من العام 2026، في ظل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، مما ألقى بظلاله على زخم نمو الأرباح بوجه عام. إلا أنه على الرغم من ذلك، أظهرت المؤشرات الرئيسية لقطاع البنوك تباطؤاً في وتيرة نمو أنشطة الإقراض خلال الربعين الماضيين مقارنة بالمستويات القياسية التاريخية المسجلة في السنوات السابقة. وفي المقابل، سجلت الإيرادات وصافي الأرباح مستويات قياسية جديدة خلال هذا الربع، بدعم من الأداء القوي للشركات في كل من السعودية والإمارات.

وسجل إجمالي إيرادات قطاع البنوك مستوى قياسياً جديداً بلغ 36.2 مليار دولار أمريكي، فيما بلغ النمو على أساس ربع سنوي 2.4 في المائة، في أقوى وتيرة نمو يتم تسجيلها خلال ثلاث فترات ربع سنوية. وعلى الرغم من ذلك، واجهت الإيرادات ضغطاً في بعض الأسواق مع استمرار تراجع صافي هوامش الفائدة على مستوى المنطقة. كما واصلت تكاليف التمويل ارتفاعها تدريجياً لتتعلق بعوائد الأصول، في ظل تحول المودعين نحو الودائع لأجل. إلا أنه على الرغم من ذلك، ظل أداء صافي الربح قوياً في الاقتصادات الأكبر حجماً في المنطقة، إذ وفر النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في السعودية والإمارات دعماً قوياً، ما عزز الطلب على قروض الشركات وعوض تباطؤ نمو الائتمان الموجه للأفراد.



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وبلغ صافي ربح قطاع البنوك الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 17.7 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، بنمو بلغت نسبته 5.6 في المائة على أساس ربع سنوي و 7.2 في المائة على أساس سنوي، على الرغم من التداعيات الناجمة عن الحرب وشبه إغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بالمنطقة بوتيرة حادة. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات والسعودية نمواً في صافي الربح على أساس سنوي بنسبة 8.2 في المائة و 8.4 في المائة، ليصل إلى 6.8 مليار دولار أمريكي و 6.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما سجلت البنوك في عمان والكويت نمواً قوياً مماثلاً في صافي الربح بنسبة 9.9 في المائة و 7.5 في المائة، على التوالي.

وبلغ إجمالي القروض القائمة 2.59 تريليون دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 2.6 في المائة على أساس ربع سنوي، مقابل نسبة 2.2 في المائة في الربع الأول من العام 2026، والتي كانت أضعف وتيرة نمو فصلي خلال ثماني فترات ربع سنوية. كما تحسن معدل النمو على أساس سنوي ليصل إلى 11.6 في المائة، في حين نما صافي القروض بنسبة 2.7 في المائة ليصل إلى 2.51 تريليون دولار أمريكي. وجاء النمو واسع النطاق. إذ سجلت جميع الدول الخليجية الست نمواً في إجمالي القروض خلال هذا الربع. وتصدرت البنوك المدرجة في الإمارات دول المنطقة للربع الثاني على التوالي، بنمو بلغت نسبته 4.5 في المائة، مدعومة باستكمال بنك الإمارات دبي الوطني في يونيو صفقة الاستحواذ على حصة أغلبية في بنك آر بي أل (RBL) الهندي، وهي الصفقة التي أضافت قروضاً بقيمة 44 مليار درهم إماراتي إلى المجموعة. وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية بنمو نسبته 4.1 في المائة، فيما تعافت البنوك الكويتية مسجلة نمواً بنسبة 2.3 في المائة. وبلغ إجمالي أصول القطاع 4.07 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع، بارتفاع بلغت نسبته 1.4 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما استحوذت البنوك الإسلامية على نسبة 27.7 في المائة من الإجمالي.

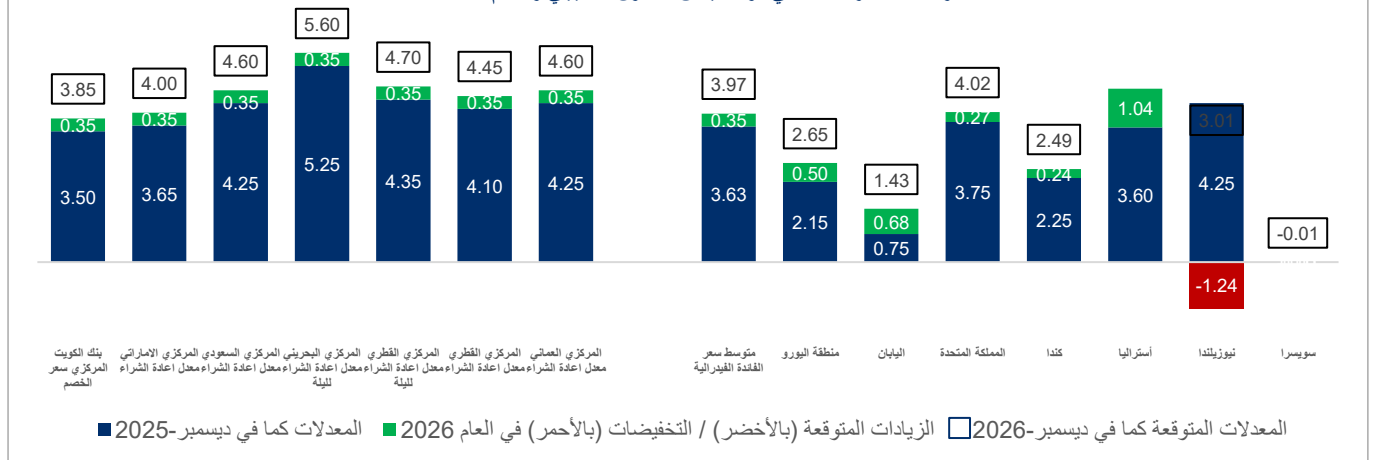
أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 55 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الثاني من العام 2026. ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

صدمة الطاقة واستمرار الضغوط التضخمية يقلبان مسار خفض أسعار الفائدة عالمياً...

دخلت بيئة أسعار الفائدة العالمية مرحلة معقدة وشديدة التباين، مبتعدة بشكل واضح عن مسار التيسير النقدي المنسق الذي كانت الأسواق تسعره في وقت سابق من العام. ولم تقتصر التطورات على توقف دورة التيسير النقدي المتوقعة، بل انعكس مسارها في بعض الاقتصادات المتقدمة، في ظل مواجهة البنوك المركزية واقعاً هيكلياً يتمثل في بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. وأدت الحرب في الشرق الأوسط وما أعقبها من ارتفاع حاد في أسعار الطاقة إلى تصاعد الضغوط التضخمية في الاقتصادات الرئيسية، مما دفع البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة إلى التخلي عن دورات التيسير النقدي. وفي الوقت ذاته، برز تباين حاد بين البنوك المركزية الغربية التي ما تزال تواجه ضغوطاً سعرية مستمرة، والسلطات النقدية الآسيوية التي تتعامل مع تحديات النمو المحلي، ليصبح التباين الحالي في توجهات السياسات النقدية من بين الأوسع نطاقاً منذ سنوات.

توقعات أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم - 2026



المصدر: بلومبرج وبحث كامكو إنفست

وفي الولايات المتحدة، أبتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير للاجتماع الخامس على التوالي ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة في 29 يوليو 2026، إلا أن قرار التثبيت جاء بأغلبية 9 أصوات مقابل 3، إذ أيد ثلاثة مسؤولين رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. كما شهدت أول مشاركة لرئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد في ندوة جاكسون هول في 28 أغسطس 2026 تأكيده أن قراءات التضخم خلال الصيف، والتي جاءت أفضل من المتوقع، لم تكن كافية لإقناعه بحدوث تحسن ملموس في الاتجاهات الأساسية للتضخم. وأشارت تصريحاته إلى أن صناع السياسات قد يضطرون إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً إذا لم يحرز التضخم تقدماً كافياً نحو المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 في المائة.

وفي الوقت ذاته، تحرك البنك المركزي الأوروبي بصورة حاسمة في يونيو 2026، إذ رفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس، ليرتفع سعر تسهيلات الإيداع إلى 2.25 في المائة، في أول زيادة لأسعار الفائدة منذ العام 2023. وجاء القرار مدفوعاً مباشرة بالارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة العالمية وصددمات سلاسل الإمداد الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. ومع توقع استمرار التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة، تسعر الأسواق بدرجة كبيرة احتمال رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة مجدداً في سبتمبر 2026، إلا أن المخاوف المتعلقة بالنمو تظل عاملاً مقيداً رئيسياً، إذ تشير أحدث توقعات خبراء البنك إلى نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.8 في المائة فقط خلال العام الجاري، بعد خفض التقديرات على خلفية تداعيات الحرب على أسواق السلع والدخل الحقيقي.

وتشير آفاق أسعار الفائدة على المدى القريب إلى استمرار تباين توجهات السياسات النقدية، مع ترجيح أن يكون البنك المركزي الأوروبي الأكثر ميلاً للتحرك، وسط توقعات برفع سعر تسهيلات الإيداع إلى 2.50 في المائة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وفي المقابل، يحول الاحتياطي الفيدرالي تركيزه إلى بيانات التوظيف والتضخم المرتقبة لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى رفع أسعار الفائدة في سبتمبر، بما يؤجل عملياً أي دورة تيسير نقدي كبيرة إلى العام المقبل على أقرب تقدير. وفي هذا السياق، من المرجح أن تحظى خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة بأهمية أكبر من قرار الاجتماع نفسه.

استمرار متانة نمو الائتمان مع تفاوت الأداء بين القطاعات...

وفقاً للبيانات الصادرة عن البنوك المركزية في الدول الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في الدول الست الأعضاء نحو 2.20 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.8 في المائة على أساس سنوي و 1.7 في المائة مقارنة بمارس 2026. وظلت السعودية أكبر الأسواق الائتمانية في المنطقة، مستحوذة على نسبة 41.4 في المائة من الإجمالي، تلتها الإمارات بنسبة 26.9 في المائة ثم قطر بنسبة 18.4 في المائة. وسجلت البنوك الإماراتية أعلى معدل نمو إجمالي بنسبة 13.8 في المائة على أساس سنوي، تلتها عمان والتي سجلت نمواً بنسبة 12.7 في المائة. وتشير بيانات الربع الثاني من العام 2026 إلى استمرار متانة الطلب على الائتمان في المنطقة، إلا أن مكونات النمو جاءت متفاوتة. إذ ساهمت قطاعات المرافق المرتبطة بالبنية التحتية، والاقتراض المرتبط بالجهات الحكومية، والائتمان الاستهلاكي، وبعض أنشطة التمويل عبر الحدود في دعم النمو، في حين استمر الضعف في بعض أنشطة التعدين والتجارة والعقار والإقراض للقطاع المالي.

وفي الكويت، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة للمقيمين 54.75 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي و 1.1 في المائة على أساس ربع سنوي. وتصدر النمو قطاع الخدمات العامة (+103.1 في المائة على أساس سنوي، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة)، تلاه قطاع النفط الخام والغاز (+29.1 في المائة)، والإقراض للمؤسسات المالية غير المصرفية (+22.5 في المائة)، وقطاع الصناعة (+12.6 في المائة)، وشراء الأوراق المالية (+10.6 في المائة). وارتفع إجمالي التسهيلات الشخصية بنسبة 3.9 في المائة بدعم من القروض المقسطة، في حين ظلت القروض الاستهلاكية مستقرة إلى حد كبير. وفي المقابل، ظل الائتمان الموجه لقطاع التجارة، متراجعاً (-8.9 في المائة) والزراعة (-15.0 في المائة) ضعيفاً. إلا أن إجمالي التسهيلات الائتمانية انخفض بشكل هامشي في يوليو 2026 بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى 54.65 مليار دينار كويتي.

وفي السعودية، بلغ الائتمان المصرفي 3.42 تريليون ريال سعودي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 7.3 في المائة على أساس سنوي و 1.9 في المائة على أساس ربع سنوي. وكان قطاع الكهرباء والمياه والغاز والصحة الأقوى أداءً بين القطاعات المعلنة، مرتفعاً بنسبة 24.9 في المائة على أساس سنوي و 11.7 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما نما ائتمان قطاع التمويل والتأمين بنسبة 16.8 في المائة على أساس سنوي، وارتفع ائتمان قطاع التشييد بنسبة 6.1 في المائة. وظل الائتمان الموجه لقطاعي الصناعة

التحويلية والنقل أعلى من مستوياته المسجلة قبل عام، رغم تسجيله بعض التراجع خلال الربع الثاني. في المقابل، كان قطاعا الزراعة (-9.4 في المائة) والتعدين (-4.5 في المائة) أبرز مواطن الضعف. وفي يوليو 2026، ارتفع الائتمان بنسبة إضافية بلغت 0.4 في المائة مقارنة بيونيو ليصل إلى 3.54 تريليون ريال سعودي بنهاية الشهر. وبلغت الزيادة السنوية خلال الربع الثاني من العام 2026 نحو 233.1 مليار ريال سعودي، منها 49.5 مليار ريال سعودي جاءت من فئة المرافق العامة والصحة، و28.1 مليار ريال سعودي من قطاع التمويل والتأمين. ويشير توزيع النمو بين القطاعات إلى استمرار أهمية أنشطة البنية التحتية والأنشطة المؤسسية كركائز رئيسية لنمو الائتمان.

وفي الإمارات، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة لدى البنوك 2.18 تريليون درهم إماراتي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 13.8 في المائة على أساس سنوي و1.7 في المائة على أساس ربع سنوي، وهو أعلى معدل نمو إجمالي على مستوى الدول الخليجية. وتصدر النمو السنوي كل من قطاع الكهرباء والغاز والمياه (+44.0 في المائة)، والائتمان الحكومي (+33.3 في المائة)، وقطاع النقل (+16.4 في المائة)، والمؤسسات المالية (+16.1 في المائة). كما دعمت زخم النمو خلال الربع الثاني زيادة الإقراض الاستهلاكي (+2.9 في المائة على أساس ربع سنوي)، وقطاعي التشييد والعقار (+4.2 في المائة)، والنقل (+11.1 في المائة)، في حين تراجع ائتمان المؤسسات المالية وقطاع التجارة مقارنة بمستوياتهما في مارس. وظلت القروض الشخصية لأغراض الأعمال أقل بنسبة 1.5 في المائة عن مستواها المسجل قبل عام.

وفي قطر، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية 1.47 تريليون ريال قطري بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي و1.0 في المائة على أساس ربع سنوي. واعتمد النمو الإجمالي بدرجة كبيرة على الائتمان الممنوح خارج قطر، الذي قفز بنسبة 120.6 في المائة على أساس سنوي و12.8 في المائة على أساس ربع سنوي، في حين ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 0.4 في المائة فقط على أساس سنوي وتراجع هامشياً بنسبة 0.1 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026. وعلى الصعيد المحلي، ساهم كل من قطاع التجارة العامة (+6.7 في المائة على أساس سنوي)، والائتمان الاستهلاكي (+5.7 في المائة)، وقطاع الخدمات (+2.9 في المائة) في دعم النمو.

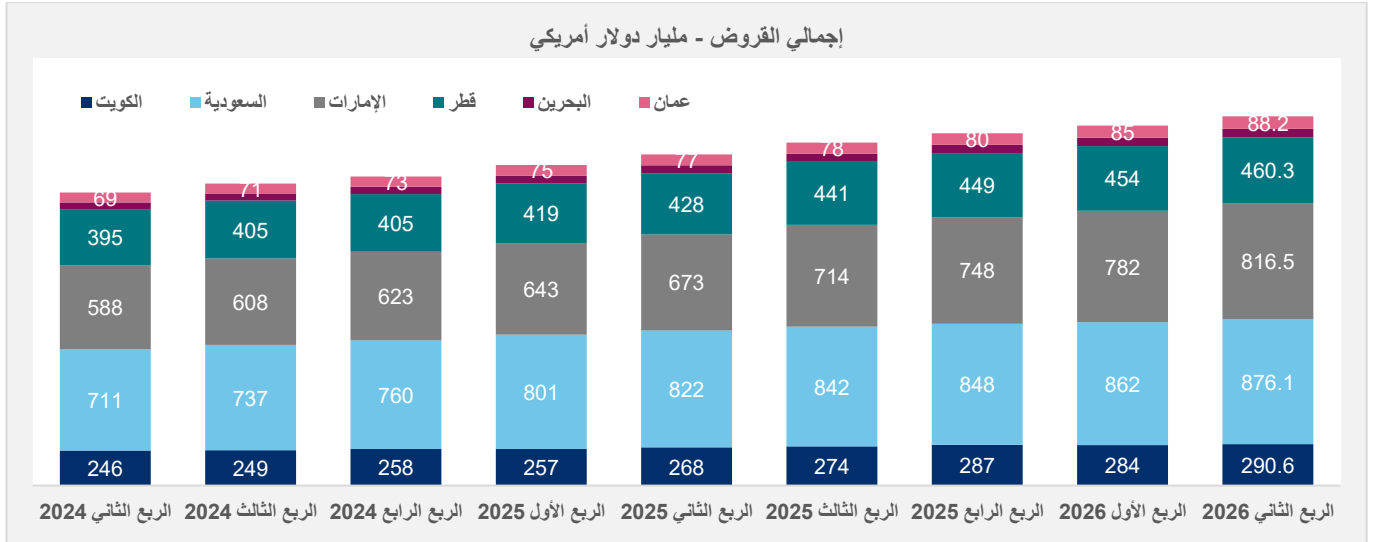
وفي البحرين، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة 13.54 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.5 في المائة على أساس سنوي و2.3 في المائة على أساس ربع سنوي. وكان الائتمان الحكومي العام المحرك الرئيسي للنمو، إذ ارتفع بنسبة 70.9 في المائة على أساس سنوي و3.6 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما نما الإقراض العقاري بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي، وارتفع إجمالي الائتمان الموجه لقطاع الأعمال بنسبة 2.2 في المائة. كما نما ائتمان الأنشطة العقارية (+9.0 في المائة) وأنشطة الخدمات الأخرى (+5.2 في المائة). وفي المقابل، ظل الائتمان الموجه إلى قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة المالية والتأمين، والتشييد دون مستوياته المسجلة قبل عام.

وفي عمان، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة 30.25 مليار ريال عماني بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 12.7 في المائة على أساس سنوي و3.4 في المائة على أساس ربع سنوي. وقفز الائتمان الحكومي بنسبة 61.2 في المائة على أساس سنوي و20.3 في المائة على أساس ربع سنوي، كما ارتفع ائتمان المؤسسات العامة بنسبة 20.4 في المائة على أساس سنوي، ونما ائتمان القطاع الخاص بنسبة 9.8 في المائة، مما يشير إلى أن التوسع الائتماني لم يقتصر على القطاع العام. وفي يوليو، تراجع إجمالي الائتمان هامشياً بنسبة 0.1 في المائة نتيجة انخفاض الإقراض للمؤسسات العامة وغير المقيمين، في حين واصل ائتمان القطاع الخاص نموه.

تعافي نمو الإقراض جزئياً في الربع الثاني بعد تسجيل أدنى وتيرة في ثماني فترات ربع سنوية خلال الربع الأول...

استعادت أنشطة الإقراض لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بعض الزخم خلال الربع الثاني من العام 2026، بعد الأداء الضعيف المسجل في الربع الأول. وبلغ إجمالي القروض على مستوى الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 2.59 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 2.6 في المائة على أساس ربع سنوي، مقابل 2.2 في المائة في الربع الأول من العام 2026، والتي كانت أضعف وتيرة نمو فصلي خلال ثماني فترات ربع سنوية. ومع بقاء وتيرة النمو أدنى بقليل من نسبة 2.7 في المائة المسجلة في الربع الرابع من العام 2025، فإن أداء الربع الثاني من العام يعكس بدرجة أكبر حالة من الاستقرار وليس عودة كاملة إلى وتيرة النمو المسجلة في العام الماضي، إلا أنه يشير إلى أن تراجع الإقبال على الائتمان مباشرة بعد اندلاع الحرب كان مؤقتاً. كما تحسن معدل النمو على أساس سنوي إلى 11.6 في المائة، وجاء التعافي واسع النطاق، إذ سجلت جميع الدول الخليجية الست نمواً على

أساس ربع سنوي. وواصلت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيراتها التقليدية، إذ نما التمويل لديها بنسبة 3.3 في المائة خلال هذا الربع، مقابل 2.4 في المائة لدى البنوك التقليدية.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أداءً لافتاً مقارنة ببقية أسواق المنطقة، إذ نما إجمالي القروض لديها بنسبة 4.5 في المائة خلال هذا الربع ليصل إلى 816.5 مليار دولار أمريكي. وأظهرت بيانات المصرف المركزي اتجاهًا مماثلًا، إذ بلغ إجمالي الائتمان 2.76 تريليون درهم إماراتي بنهاية يونيو، مرتفعاً بنسبة 18.1 في المائة على أساس سنوي، فيما نما الائتمان الأجنبي بنسبة 37.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 582.4 مليار درهم إماراتي، بما يعادل نحو خمس إجمالي محفظة القروض. وكان بنك الإمارات دبي الوطني أكبر مساهم منفرد في هذا النمو، بعد استكمالته في يونيو صفقة استحواذ بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي على حصة أغلبية في بنك آر بي أل (RBL) الهندي، وهي الصفقة التي أضافت أصولاً بقيمة 74 مليار درهم إماراتي وقروضاً بقيمة 44 مليار درهم إماراتي إلى المجموعة، ورفعت إجمالي قروض البنك بنسبة 17 في المائة خلال النصف الأول من العام إلى 771 مليار درهم إماراتي.

وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية، بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 88.2 مليار دولار أمريكي، مواصلة بذلك الأداء القوي للبنوك في السلطنة. وأظهرت بيانات البنك المركزي العماني ارتفاع إجمالي الائتمان القائم بنسبة 12.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 38.2 مليار ريال عماني بنهاية يونيو، مع استحواذ الشركات غير المالية على نسبة 48.2 في المائة من ائتمان القطاع الخاص، فيما استحوذت القروض الشخصية على نسبة 43.2 في المائة أخرى. وكان بنك صحار الدولي الأبرز بين البنوك المدرجة، إذ نمت القروض والسلف والتمويل الإسلامي لديه بنسبة 43 في المائة على أساس سنوي، بينما وسع بنك مسقط، الذي يستحوذ على ما يقرب من ثلث أصول القطاع، محفظته بنسبة 6.3 في المائة خلال النصف الأول من العام 2026، وتوقع نمواً يتراوح بين نسبة 6 في المائة ونسبة 7 في المائة للعام بأكمله.

أما البنوك المدرجة في السعودية، فسجلت نمواً بنسبة 1.6 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 876.1 مليار دولار أمريكي، وهي وتيرة متواضعة مقارنة بالمعدلات المعتادة في المملكة، كما اتسقت مع الاتجاهات التي تعكسها بيانات البنك المركزي السعودي. ونما الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي في يونيو، متراجعاً من نطاق تراوح بين نسبة 16 في المائة ونسبة 18 في المائة خلال معظم العام الماضي، في ظل تباطؤ نمو التمويل العقاري للأفراد إلى نطاق أحادي الرقم وتحول مكونات الإقراض الجديد بعيداً عن القروض الشخصية باتجاه المقترضين من الشركات.

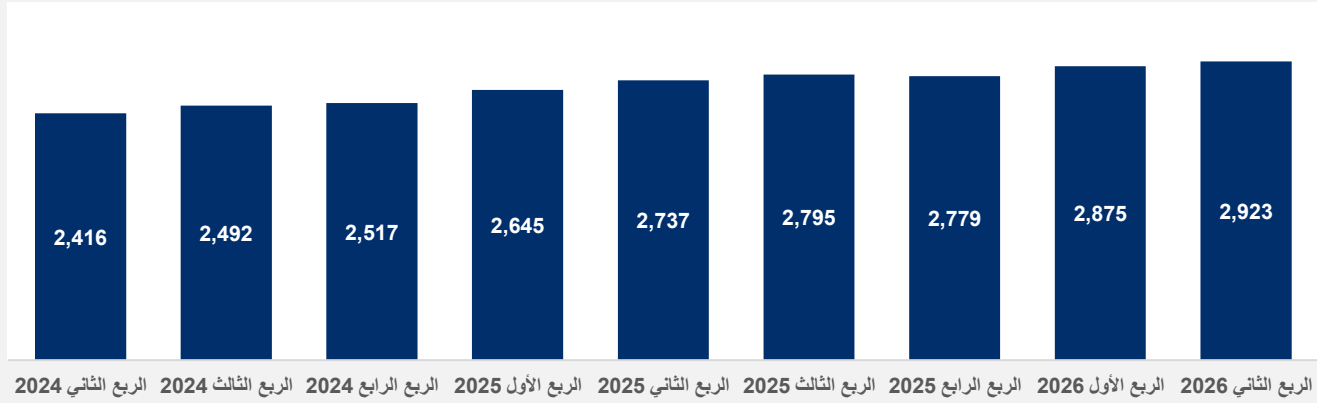
وفي الكويت، عادت البنوك إلى تسجيل نمو في الإقراض، إذ ارتفع إجمالي القروض بنسبة 2.3 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 290.6 مليار دولار أمريكي، بعد التراجع بنسبة 1.1 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026. وأظهرت بيانات بنك الكويت المركزي تراجعاً حاداً في التسهيلات الائتمانية الموجهة لقطاع التجارة وواردات السلع خلال الربع الثاني من العام 2026. إلا أن نمو بقية مكونات المحفظة عوض هذا التراجع بوتيرة كافية، إذ ارتفعت القروض الإسكانية بنسبة 3.8 في المائة خلال

النصف الأول من العام 2026، مقابل تراجع القروض الاستهلاكية بنسبة 1.6 في المائة، فيما ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 64.93 مليار دينار كويتي.

تباطؤ نمو ودائع العملاء بعد أداء قوي في الربع الأول...

بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية مستوى قياسياً قدره 2.92 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 1.7 في المائة على أساس ربع سنوي. وتمثل هذه الوتيرة نصف معدل النمو البالغ 3.4 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026، مما أعاد نمو الودائع إلى مستويات تتماشى مع الاتجاه السائد خلال العامين الماضيين، فيما بلغ النمو على أساس سنوي مقارنة بالربع الثاني من العام 2025 نسبة 6.8 في المائة. وجاء هذا التباطؤ في ظل تباين الاتجاهات على مستوى مختلف الدول، إذ سجلت ودائع العملاء نمواً في أربع من أصل ست دول، في حين شهدت الدولتان الأخريان تراجعاً على أساس ربع سنوي.

قطاع البنوك الخليجية - ودائع العملاء - مليار دولار أمريكي



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

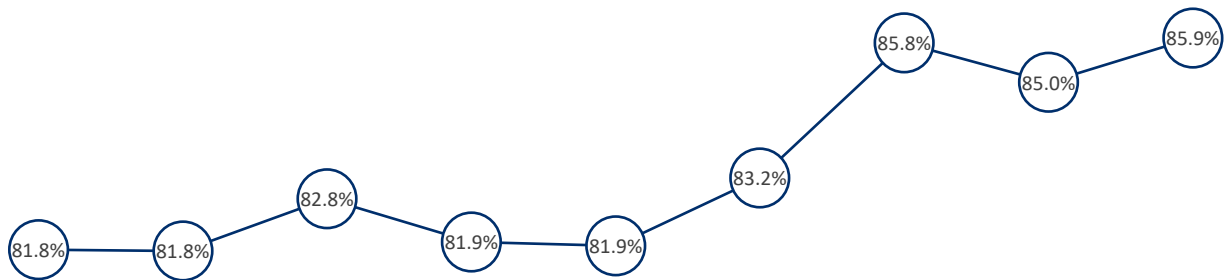
وسجلت البنوك العمانية أقوى وتيرة نمو للربع الثاني على التوالي، إذ ارتفعت الودائع بنسبة 6.2 في المائة لتصل إلى 96.0 مليار دولار أمريكي. وأظهرت بيانات البنك المركزي العماني ارتفاع ودائع القطاع بنسبة 13 في المائة على أساس سنوي إلى 37.3 مليار ريال عماني بنهاية يونيو، فيما نما بنك مسقط وحده قاعدة ودائعه بنسبة 13.2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 11.2 مليار ريال عماني. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية بنمو نسبته 2.6 في المائة، لتظل ودائعها أعلى من حاجز التريليون دولار أمريكي عند 1.07 تريليون دولار أمريكي. كما أظهرت بيانات المصرف المركزي ارتفاع ودائع المقيمين في الإمارات بنسبة 1.2 في المائة على أساس شهري في يونيو لتصل إلى 3.18 تريليون درهم إماراتي، في حين نمت ودائع الحكومة والجهات المرتبطة بها بنسبة 2.2 في المائة و4.1 في المائة خلال الشهر، على التوالي، لتشكل مجتمعة نحو ربع إجمالي ودائع المقيمين، بما يعكس استمرار ارتباط جانب مهم من قاعدة التمويل في المنطقة بالقطاع العام.

وسجلت البنوك السعودية نمواً في الودائع بنسبة 2.1 في المائة لتصل إلى 862.6 مليار دولار أمريكي، مستعيدة بذلك جزءاً من التراجع المسجل خلال النصف الثاني من العام الماضي. ونمت الودائع على مستوى قطاع البنوك في المملكة بوتيرة أسرع من القروض خلال الربع، فيما تراجعت نسبة القروض إلى الودائع وفق بيانات البنك المركزي السعودي إلى 79.0 في المائة في مايو، مقابل 80.3 في المائة بنهاية العام 2025، ما يشير إلى تحسن محدود في أوضاع التمويل التي ظلت تتسم بالضيق لبعض الوقت. كما نمت ودائع البنوك القطرية بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 457.3 مليار دولار أمريكي، فيما أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي ارتفاع ودائع القطاع بنسبة 5.8 في المائة منذ بداية العام، إلى جانب نمو أرصدة القطاع العام بنسبة 3.2 في المائة خلال يونيو وحده. وظلت ودائع مجموعة بنك قطر الوطني مستقرة دون تغير يذكر على أساس ربع سنوي، في ظل خفض المجموعة بصورة متعمدة اعتمادها على التمويل من غير المقيمين، مقابل زيادة الاقتراض من البنوك وإصدارات أدوات الدين بنسبة 8.7 في المائة على أساس ربع سنوي.

ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى مستوى قياسي جديد...

ارتفعت نسبة صافي القروض إلى الودائع على مستوى قطاع البنوك الخليجية إلى 85.9 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مقابل 85.0 في المائة في الربع الأول من العام 2026، مسجلة بذلك مستوى قياسياً جديداً، ومواصلة البقاء فوق مستوى 80 في المائة للربع التاسع على التوالي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو الإقراض بوتيرة أسرع من الودائع، إذ نما صافي القروض بنسبة 2.7 في المائة خلال هذا الربع، مقابل نمو الودائع بنسبة 1.7 في المائة. وظهر الاتجاه ذاته على مستوى البنوك منفردة، وبصورة أكثر وضوحاً لدى بنك أبوظبي الأول، إذ نما صافي القروض بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي، مقابل نمو الودائع بنسبة 5 في المائة، ما أدى إلى اتساع فجوة التمويل التي يتعين تغطيتها عبر التمويل السوقي.

قطاع البنوك الخليجية - القروض إلى الودائع (نسبة مئوية)



الربع الثاني 2026 الربع الأول 2026 الربع الرابع 2025 الربع الثالث 2025 الربع الثاني 2025 الربع الأول 2025 الربع الرابع 2024 الربع الثالث 2024 الربع الثاني 2024

المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

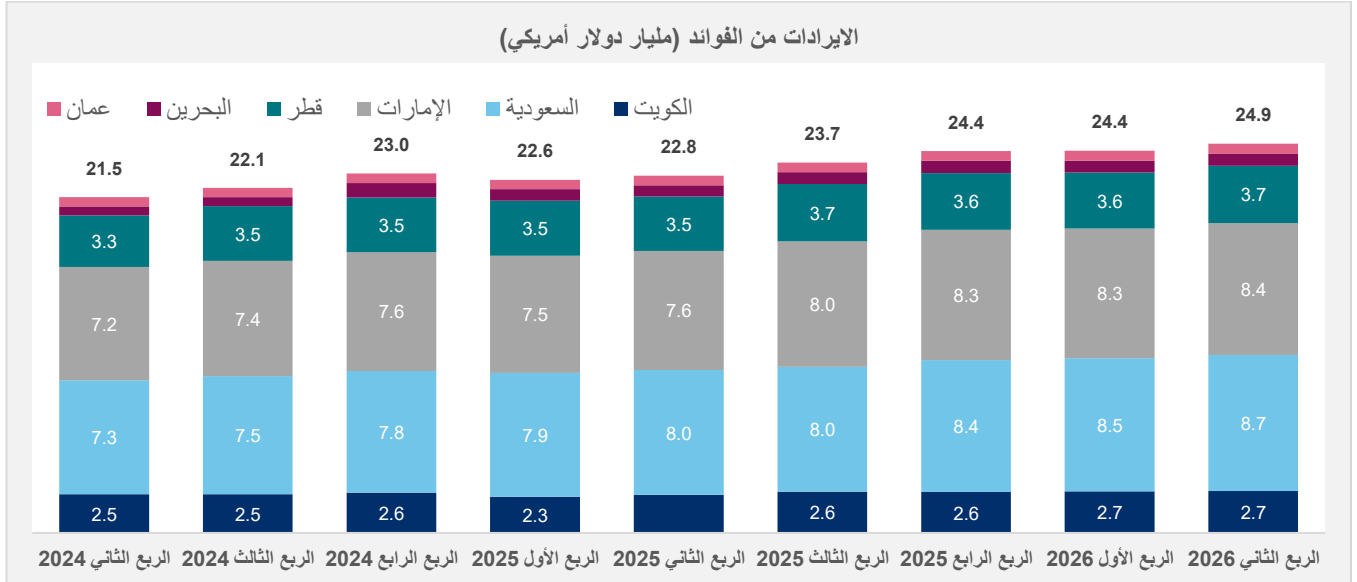
وظل التفاوت واسع النطاق بين دول المنطقة. وسجلت البنوك المدرجة في السعودية مجدداً أعلى نسبة عند 100.1 في المائة، بانخفاض هامشي عن مستوى 100.5 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026، إلا أنها ظلت فوق حاجز 100 في المائة للربع الثالث على التوالي. وجاءت البنوك القطرية في المرتبة التالية بنسبة 95.1 في المائة، مقابل 94.2 في المائة في الربع السابق، تلتها البنوك العمانية بنسبة 87.5 في المائة، وكانت السوق الوحيدة التي شهدت تحسناً في النسبة خلال هذا الربع، بدعم من النمو القوي للودائع. وفي الكويت، ارتفعت النسبة إلى 77.9 في المائة من 75.2 في المائة نتيجة تراجع الودائع، كما ارتفعت في الإمارات إلى 74.1 في المائة من 72.7 في المائة، وفي البحرين إلى 70.9 في المائة من 68.8 في المائة، مع بقاء النسب في هذه الأسواق الثلاثة دون المتوسط الإقليمي بفارق واضح.

ويواصل ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في السعودية تسليط الضوء على تحديات التمويل التي تواجه البنوك في المملكة، في ظل نمو محافظ القروض بوتيرة تتجاوز قدرة قاعدة الودائع على مواكبتها بصورة مريحة. ويتم سد هذه الفجوة بصورة متزايدة من خلال أسواق الدين، إذ جمعت الجهات المصدرة السعودية 49.3 مليار دولار أمريكي من إصدارات السندات والصكوك خلال النصف الأول من العام 2026، بما يقارب نصف إجمالي إصدارات الدول الخليجية خلال الفترة، في حين استحوذت الشركات، بدلاً من الجهات السيادية، على الحصة الأكبر من إجمالي الإصدارات الإقليمية.

صافي إيرادات الفوائد يسجل مستوى قياسياً جديداً...

ارتفع إجمالي صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 1.9 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 24.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، في تحسن واضح مقارنة بالنمو شبه المستقر البالغ 0.9 في المائة المسجل في الربع الأول من العام. وظلت أسعار الفائدة الرئيسية في دول المنطقة دون تغيير طوال هذا الربع، في ظل تحرك البنوك المركزية الخليجية بالتوازي مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي أبقى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية

ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة منذ ديسمبر 2025، وكان قريباً من العودة إلى التشديد النقدي في اجتماع يوليو، عندما أيد ثلاثة رؤساء إقليمييين رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وبلغ إجمالي إيرادات الفوائد 57.3 مليار دولار أمريكي، مقابل مصروفات فوائد بقيمة 32.4 مليار دولار أمريكي. ومع انقضاء الجزء الأكبر من عمليات إعادة التسعير، بات نمو صافي إيرادات الفوائد يعتمد بدرجة أكبر على نمو حجم الأعمال بدلاً من تحركات أسعار الفائدة.

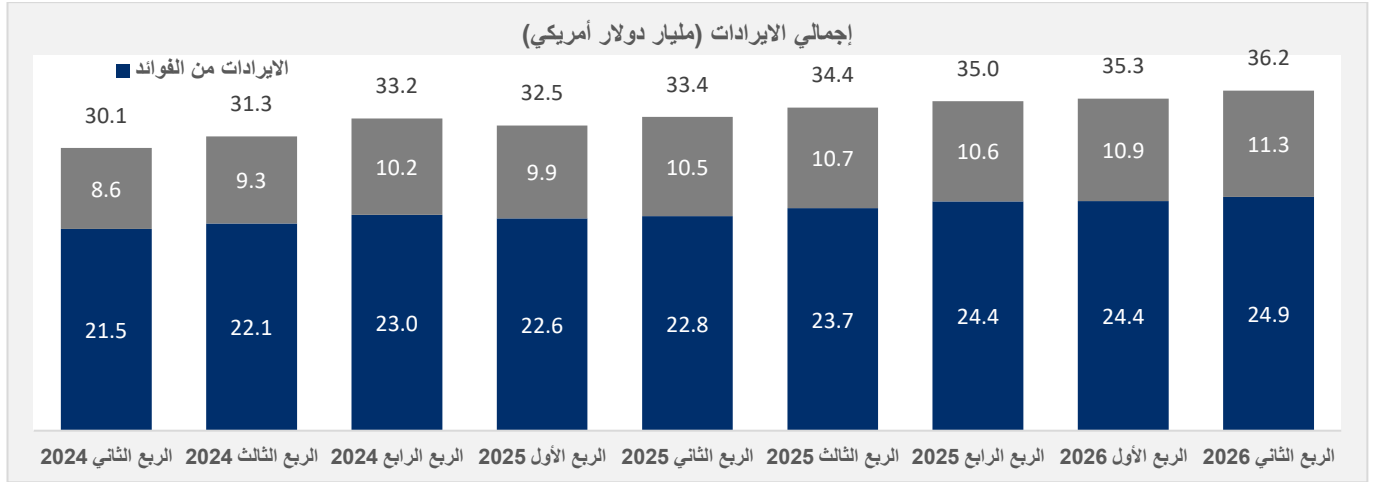


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وسجلت البنوك المدرجة في السعودية أعلى مستوى لصافي إيرادات الفوائد في المنطقة عند 8.7 مليار دولار أمريكي، تلتها البنوك الإماراتية عند 8.4 مليار دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية عند 3.7 مليار دولار أمريكي. وظل صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك الكويتية مستقرًا إلى حد كبير عند 2.7 مليار دولار أمريكي، فيما استعادت البنوك البحرينية جزءاً من التراجع المسجل في الربع الأول من العام ليصل إلى 0.8 مليار دولار أمريكي، وواصلت البنوك العمانية تحقيق مكاسب فصلية منتظمة ليبلغ 0.7 مليار دولار أمريكي. وأظهرت النتائج الفردية للبنوك الاتجاه ذاته، إذ رفع بنك قطر الوطني صافي إيرادات الفوائد بنسبة 11 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 9.4 مليار ريال قطري، فيما سجل بنك أبوظبي الأول نمواً بنسبة 15 في المائة، ومصرف الراجحي بنسبة 16 في المائة، مدفوعاً في كل حالة بتوسع محافظ الإقراض أكثر من تحسن التسعير.

إيرادات غير الفوائد تقود نمو إجمالي الإيرادات...

واصل إجمالي إيرادات قطاع البنوك نموه للربع الخامس على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2026، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 36.2 مليار دولار أمريكي. وسجلت الإيرادات نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 2.4 في المائة، وهي أعلى وتيرة نمو خلال ثلاثة أرباع، مقارنة بنسبة 0.9 في المائة المسجلة في الربع الأول من العام 2026. وجاءت إيرادات غير الفوائد في صدارة محركات النمو، إذ ارتفعت بنسبة 3.6 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، لترتفع مساهمتها في إجمالي الإيرادات إلى نسبة 31.2 في المائة. كما استفادت إيرادات الرسوم والتداول من التقلبات التي شهدتها أسواق الطاقة والعملات خلال هذا الربع، والتي صبغت في مصلحة البنوك ذات العمليات الواسعة في مجالي الخزنة ومعاملات الخدمات المصرفية.

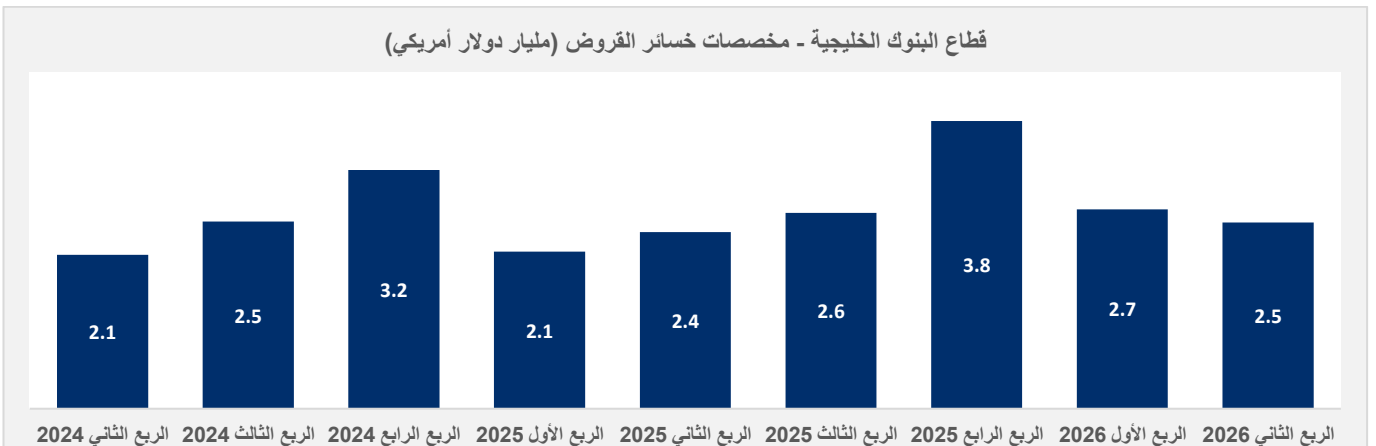


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وسجلت البنوك المدرجة في السعودية أكبر زيادة في الإيرادات على أساس ربع سنوي، بعد الأداء الضعيف الذي شهدته خلال الربع الأول من العام، إذ أعلنت البنوك العشرة المدرجة في المملكة عن صافي أرباح مجمعة قدره 24.87 مليار ريال سعودي، بنمو بلغت نسبته 12.5 في المائة على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع إيرادات التمويل والاستثمار. وظلت البنوك المدرجة في الإمارات صاحبة أكبر إجمالي إيرادات على مستوى المنطقة، بقيمة 13.4 مليار دولار أمريكي، فيما شكلت الإيرادات غير الممولة نسبة 41 في المائة من إيرادات بنك أبوظبي الأول، مع ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي. كما أعلن بنك قطر الوطني عن نمو إيرادات الرسوم بنسبة 11 في المائة على أساس ربع سنوي، مما عوض تراجع هامش الربح بواقع 4 نقاط أساس، لتظل إيرادات البنوك القطرية مستقرة بصفة عامة عند 5.3 مليار دولار أمريكي. كذلك تحسنت إيرادات البنوك الكويتية والعمانية خلال هذا الربع، لتصل إلى 3.9 مليار دولار أمريكي و1.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

تراجع مخصصات انخفاض القيمة للربع الثاني على التوالي...

انخفضت مخصصات انخفاض قيمة القروض التي استقطعتها البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 6.5 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 2.5 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلة تراجعاً للربع الثاني على التوالي بعد ارتفاعها إلى 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025. وسجلت أربعة من الأسواق الستة انخفاضاً في المخصصات. ويعكس هذا التراجع عودة المخصصات المرتفعة التي تم تجنبها مع تصاعد حدة الصراع في الربع الأول من العام 2026 إلى مستوياتها الطبيعية، وليس التحسن الفعلي لبيئة التشغيل. في المقابل، حافظت جودة الأصول حتى الآن على متانتها، إذ لم تشهد نسب القروض المتعثرة لدى البنوك الكبرى تغييراً يذكر، في حين ظلت مستويات التغطية مرتفعة.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

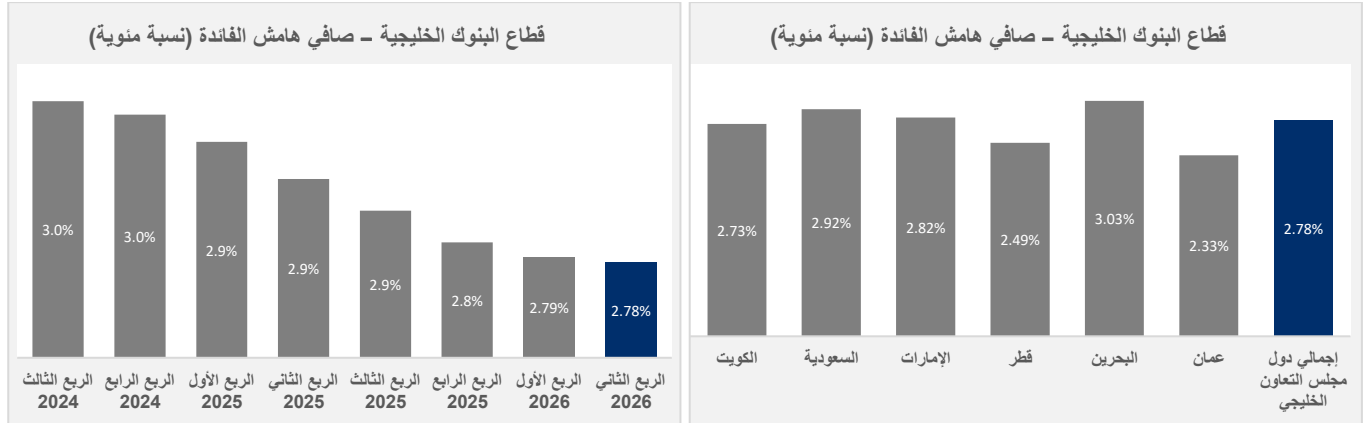
وسجلت البنوك الكويتية أكبر انخفاض، إذ خفضت المخصصات بنسبة 43.0 في المائة إلى 168.7 مليون دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى ربع سنوي في أكثر من عام. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، بانخفاض بلغت نسبته 31.4 في المائة إلى 681.5 مليون دولار أمريكي، مدفوعاً بصورة رئيسية بعودة بنك الإمارات دبي الوطني في الربع الثاني من العام 2026 إلى منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق السيناريو الأساسي، بعد أن طبق ترجيحاً أكبر للسيناريو السلبي في الربع السابق. إلا أن هذا الاتجاه لم يشمل جميع البنوك الإماراتية، إذ رفع بنك أبوظبي الأول صافي مخصصات انخفاض القيمة إلى 950 مليون درهم إماراتي، مقابل 752 مليون درهم إماراتي في الفترة المماثلة من العام السابق، لترتفع مخصصات النصف الأول من العام بنسبة 39 في المائة إلى 2.05 مليار درهم إماراتي، وجاء معظمها من خلال مخصصات إضافية تقديرية وضعتها الإدارة، وليس نتيجة خسائر محددة. كما خفضت البنوك البحرينية مخصصاتها بنسبة 13.0 في المائة إلى 78.7 مليون دولار أمريكي.

وكانت السعودية الاستثناء الواضح، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 77.7 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 665.5 مليون دولار أمريكي. واستحوذ مصرف الراجحي على حصة كبيرة من هذه الزيادة، بعدما استقطع مخصصات بقيمة 880 مليون ريال سعودي خلال هذا الربع، بارتفاع نسبته قاربت 47 في المائة على أساس سنوي، إثر زيادة المخصصات الإضافية التقديرية بمقدار 250 مليون ريال سعودي وتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وأوضحت الإدارة صراحة أن هذه الخطوة تعكس تراجع آفاق الاقتصاد الكلي، وتحديدًا خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد المملكة في العام 2026 إلى نسبة 1.7 في المائة، إلى جانب توخي الحذر تجاه قطاعات محددة، وليس وجود أي مشكلات في الانكشافات على المشاريع العملاقة. كما رفعت الإدارة تقديراتها لتكلفة المخاطر للعام بأكمله إلى نطاق يتراوح بين 35 و45 نقطة أساس، مقابل 30 إلى 40 نقطة أساس في السابق.

وتراجعت تكلفة المخاطر للقطاع، التي تقاس بمخصصات الاثني عشر شهراً كنسبة من متوسط القروض، هامشياً إلى 0.46 في المائة، مقابل 0.47 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وظلت البنوك القطرية الأعلى عند 0.76 في المائة، على الرغم من تحسن النسبة من 0.82 في المائة، تلتها البنوك البحرينية بنسبة 0.63 في المائة. وسجلت البنوك الكويتية أكبر ارتفاع، إذ زادت النسبة إلى 0.51 في المائة من 0.43 في المائة، مما يعكس استمرار تأثير المخصصات المرتفعة التي تم استقطاعها في الربع الرابع من العام 2025 على احتساب النسبة لفترة الاثني عشر شهراً السابقة، وليس نتيجة مخصصات تم استقطاعها خلال الربع. وظلت البنوك السعودية صاحبة أدنى نسبة على مستوى المنطقة عند 0.28 في المائة، فيما تحسنت النسبة لدى البنوك الإماراتية إلى 0.46 في المائة من 0.50 في المائة.

تراجع طفيف لصافي هامش الفائدة مع تباطؤ الضغوط على الهوامش...

انخفض إجمالي صافي هامش الفائدة الذي سجلته البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية إلى 2.78 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مقابل 2.79 في المائة في الربع الأول من العام 2026 و2.81 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وتباطأت وتيرة الضغوط على الهوامش بصورة ملحوظة، بعد انعكاس معظم عمليات إعادة التسعير التي أعقبت خفض أسعار الفائدة في العام 2025 على دفاتر البنوك، واستقرار أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير على مدار ربعين متتاليين. وانخفض العائد على الائتمان إلى 3.90 في المائة من 3.92 في المائة، فيما تراجعت تكلفة الأموال إلى 4.5 في المائة من 4.6 في المائة. ونظراً لتقارب وتيرة تحركهما، لم يشهد إجمالي صافي هامش الفائدة سوى تغير هامشي.

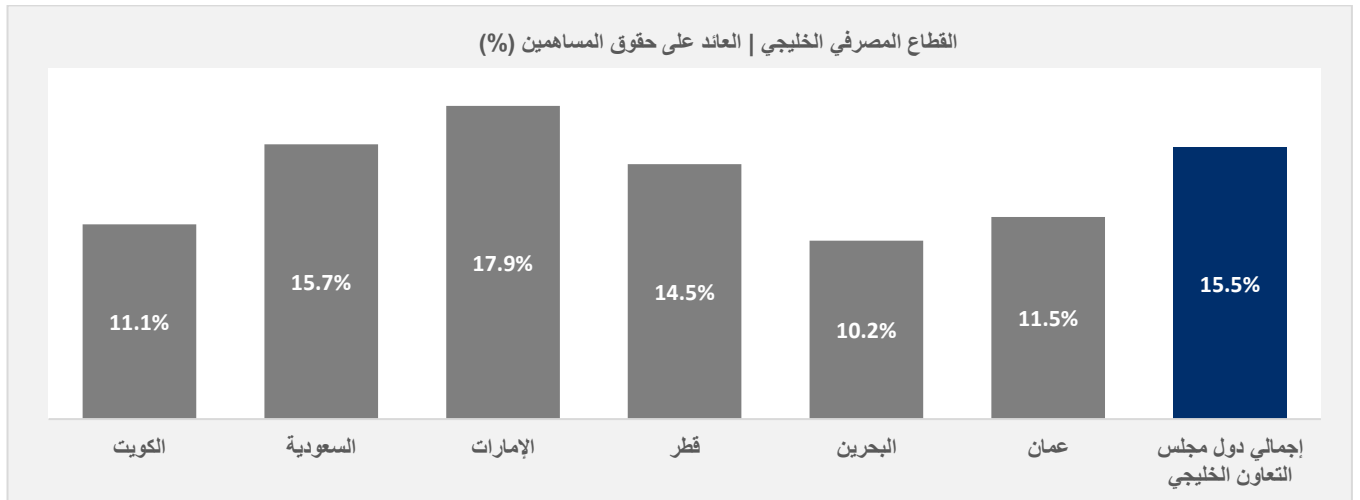


المصدر: رويترز، بلومبرج و بحوث كامكو إنفست

وتصدرت البنوك البحرينية مجدداً دول المنطقة بصافي هامش فائدة بلغ 3.03 في المائة، دون تغيير عن الربع الأول من العام 2026، لتكون الوحيدة التي حافظت على مستوى يفوق 3 في المائة. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بنسبة 2.92 في المائة، مسجلة تحسناً هامشياً من 2.91 في المائة، تلتها البنوك الإماراتية بنسبة 2.82 في المائة والبنوك الكويتية بنسبة 2.73 في المائة. وكانت الكويت والسعودية السوقيين الوحيدتين اللتين سجلتا ارتفاعاً خلال الربع، في حين تراجعت الهوامش في الإمارات وقطر وعمان. وسجلت البنوك العمانية أكبر انخفاض بواقع 5 نقاط أساس إلى 2.33 في المائة، وهو أدنى هامش على مستوى المنطقة، بما يتسق مع بيانات البنك المركزي العماني التي أظهرت تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال لدى البنوك التقليدية إلى 2.245 في المائة في يونيو، مقابل 2.560 في المائة قبل عام.

تراجع العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثالث على التوالي...

انخفض إجمالي العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية إلى 15.5 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026، مقابل 15.6 في المائة في الربع السابق. وبذلك، تكون النسبة قد تراجعت لثلاثة أرباع متتالية من مستوى 15.9 في المائة المسجل في الربع الثالث من العام 2025، وإن كانت وتيرة التراجع محدودة في كل ربع، فيما ظلت النسبة مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع قاعدة حقوق المساهمين أكثر من تأثره بمستوى الأرباح. إذ ارتفع صافي الربح بنسبة 5.6 في المائة خلال هذا الربع، إلا أن إجمالي حقوق المساهمين نما بنسبة 3.1 في المائة إلى 447.9 مليار دولار أمريكي، بعد الانكماش الهامشي المسجل في الربع الأول من العام 2026، في حين لم تواكب أرباح الاثني عشر شهراً السابقة وتيرة نمو رأس المال.



المصدر: رويترز و بحوث كامكو إنفست

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تصدرت البنوك المدرجة في الإمارات المنطقة مجدداً بنسبة 17.9 في المائة، بانخفاض قدره 10 نقاط أساس، مسجلةً بذلك التراجع الفصلي الثالث على التوالي. واستقرت النسبة لدى البنوك المدرجة في السعودية عند 15.7 في المائة، فيما سجلت البنوك القطرية أكبر انخفاض على مستوى المنطقة، بتراجع قدره 30 نقطة أساس إلى نسبة 14.5 في المائة، متأثرة باستقرار أرباح بنك قطر الوطني على أساس ربع سنوي، متأثراً بأثر تطبيق محاسبة التضخم المفرط في تركيا، والذي بلغ نحو 2.4 مليار ريال قطري خلال النصف الأول من العام. وظلت النسبة لدى البنوك العمانية دون تغيير عند 11.5 في المائة، فيما أعلن بنك مسقط عن وصول معدل العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة 13.5 في المائة للنصف الأول من العام. وتحسنت النسبة لدى البنوك الكويتية بواقع 10 نقاط أساس إلى 11.1 في المائة، بدعم من الأداء القوي للأرباح خلال هذا الربع، إذ ارتفعت إلى 1.7 مليار دولار أمريكي من 1.3 مليار دولار أمريكي مع تراجع المخصصات، بينما سجلت البنوك البحرينية أدنى نسبة على مستوى المنطقة عند 10.2 في المائة.

وارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل هامشياً إلى 28.2 في المائة من 27.9 في المائة، لتظل قريبة من أدنى مستوياتها المسجلة خلال الأرباع الثلاثة الماضية، ومتفوقة بفارق ملحوظ على نظيراتها العالمية. وواصلت البنوك الكويتية تحسنها، إذ انخفضت النسبة إلى 39.3 في المائة من 40.0 في المائة، إلا أن إجمالي القطاع ظل ثاني أقل قطاعات المنطقة كفاءةً بعد البحرين، التي بلغت النسبة لديها 42.3 في المائة. وكانت البنوك المدرجة في الإمارات الأعلى كفاءة بنسبة 24.2 في المائة، تلتها البنوك القطرية بنسبة 25.2 في المائة، ثم البنوك السعودية بنسبة 28.4 في المائة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست